الإضراب العام

أعلنت النقابة العمالية شجيل الإضراب العام ليوم 12 ديسمبر/كانون الأول لتغير السياسة الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للتحكم بالأزمة الحالية الخطيرة.

الأزمة لا ينبغي أن يتحملها العمال، المتقاعدين، العمال الغير ثابتين وأسرهم.

اقترحت النقابة العمالية **"بعمل خطة مضادة للأزمة"**, والتي تم تقديمها من خلال الندوة الوطنية لمجلس الكوادر و ممثلي العمال بتاريخ 5 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي في روما حيث شارك بها ما يقارب ال 10.000 عامل وعاملة.

هذه "الخطة"، تعطي إجابة على المشاكل اليومية لبناء مشروع مستقبلي و تستجيب لمتطلبات العمال المهاجرين وبالأخص تطالب في:

- ✓ **استرداد واستخدام الثكنات العسكرية الغير مستعملة** لتصبح أماكن إقامة مؤقتة للعمال المهاجرين "بيت الطلبة"؛
- ✓ **التدبير لمنح الشرعية للمهاجرين (إعطاء الإقامة)**، لمكافحة العمالة الغير شرعية والغير معلنة والنظر للهجرة كمورد للتنمية؛
- ✓ **إصلاح قانوني للحصول على الجنسية**، مؤكدين من جديد – عدا عن إدارة ايجابية وأكثر فعالية في تدفق المهاجرين وجمع شمل الأسر – الحاجة إلى تحديد مسارات تحقيق الاستقرار والتكامل من خلال إصلاح حقيقي لمنح الجنسية ، وخاصة لأولئك الذين ولدوا في ايطاليا. وللتغلب على التمييز من خلال منح حق التصويت؛
- ✓ **تجميد آثار قانون بوسي فيني في حالة خسارة العمل عند دخول الشركات بأزمة**، بسبب التدابير التي تتخذها الحكومة، مختبئة وراء محاربة المهاجرين الغير شرعيين؛ في الواقع وبصورة عشوائية تؤثر على جميع المواطنين والعمال المهاجرين القانونيين (تشديد المعايير لإصدار تصريح إقامة أوروبي و جمع شمل الأسر) العاملين، الدافعين للضرائب (4 مليار دولار في عام 2007) الذين يعيشون و يعملون وفقا لقوانيننا؛ العمال المهاجرين (أكثر من 2.300.000) يعملون منذ سنوات في ايطاليا (منتجين 9% من مجموع الإنتاج الإجمالي المحلي) ، يرسلون أطفالهم للمدارس لبناء مستقبلهم في هذا البلد، ففقدانهم للعمل يؤدي لفقدان الإقامة وهذا عامل غير مقبول به، فيصبح العامل غير شرعي فيمكن ابتزازه من قبل أي شخص ويكون عرضة للطرد ؛

تبرز النقابة العمالية شجيل اليوم على طبيعتها المتعددة الأعراق أكثر من أي وقت مضى، مشددة على أن الدفاع عن القانون لا يعرف الحواجز العرقية وذلك **لان الحقوق الغير متكافئة = أقل حقوق للجميع؛**

نحن العمال والعاملات المهاجرين سنشارك بالإضراب بأعداد كبيرة، و سننزل إلى الساحات مدركين حقيقة أن الدفاع عن حقوقنا كمهاجرين لا يمكن أن يتحقق إلا بالمطالبة و بالدفاع عن حقوق مشتركة للجميع؛

اللجنة الوطنية للمهاجرات / ين - شجيل